ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 68),June - 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

Analysis of the Evolution of Foreign Trade between Iraq and Saudi Arabia in light of Regional Transformation for the period 2004 -2024

تحليل تطور التجارة الخارجية بين العراق والسعودية في ضوء التحولات الإقليمية للمدة 2004-2024

Dr. Ahmed Saddam Abdulsahib د. أحمد صدام عبد الصاحب

Centre for Basrah and Arab Gulf Studies, University of Basrah مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة

Email: ahmed.abdulsahib@uobasrah.edu.iq ORCID: https://orcid.org/0000-0003-2847-0381

Abstract This research aims to analyse the evolution of foreign trade exchange between Iraq and Saudi Arabia for the period 2004 -2024, it focuses on the opportunities and challenges faces by both countries. The research problem represented in the limited size of trade between the said economies, particularly from Iraq to Saudia Arabia. However, the hypothesis of research assumes that the economic reform programs and economic diversification will create an integration between Iraq and financial surpluses of Saudi Arabia. For this purpose, the research methodology has relied on the qualitative approach in analysing the research data for the duration of research. The result revealed that the improvement of economic relationship between Iraq and Saudi Arabia has affect positively on the increase of level of trade. This result implies that the economic growth in Saudi Arabia influences the increase of level of trade with Iraq, in which the level of commercial openness will impact on the rising of economic growth in both countries. Furthermore, the study proves that the Saudi Arabia vision of 2030 has tangible effect on the diversification and production surpluses that led to increase level of export to Iraq

Keywords:

The Iraqi Saudi relationship, economic integration, regional trade, investment

الملخص:يهدف البحث إلى تحليل تطور التبادل التجاري بين العراق والمملكة العربية السعودية خلال المدة 2004–2024، مع التركيز على الفرص والتحديات التي يواجهها كلا البلدين. وتتمثل مشكلة البحث في محدودية حجم التبادل التجاري بين الاقتصادين المذكورين، ولا سيما من جانب العراق باتجاه المملكة العربية السعودية. استند البحث على فرضية مفادها "أن برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التنويع الاقتصادي يمكن أن تسهم في تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين العراق والفوائض المالية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية". ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت منهجية البحث على المنهج النوعي في تحليل بيانات الدراسة خلال مدة البحث. توصل البحث إلى أن تحسن العلاقات الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية كان له تأثير إيجابي في زيادة مستوى التبادل التجاري بين البلدين. كما تشير هذه النتيجة إلى أن النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يؤثر في زيادة مستوى التجارة مع العراق، كما إن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في كلا البلدين. علاوة على ذلك، أثبت البحث أن رؤية السعودية لعام 2030 كان لها تأثير ملموس في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق فوائض إنتاجية للاقتصاد السعودي، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى صادراتها إلى العراق..

الكلمات المفتاحية

العلاقات العراقية- السعودية، التكامل الاقتصادي، التجارة البينية، الاستثمار

أولاً: المقدمة

كما هو معروف، يرتبط العراق والمملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية وسياسية على الرغم من أن هذه العلاقات شابها الجمود في مطلع التسعينيات، لكن بعد عام 2003 كانت هناك جهود هدفت إلى إعادة تفعيل هذه العلاقات من جديد. لقد كانت هناك عدة محفزات دفعت إلى إعادة العلاقات من جديد مثل التغيرات الإقليمية التي حصلت في المنطقة والاستثمارات الحكومية في مشاريع البنى التحتية التي تهدف إلى تفعيل التجارة وتوسيع الأسواق المحلية لدول المنطقة. ويمكن القول إن هذا التحول في العلاقات هو نتيجة الحاجة الاقتصادية المتبادلة للتعاون التجاري، إذ يحتاج العراق إلى استيرادات كبيرة من سلع متنوعة بسبب حالة الاختلال الهيكلي التي يعاني منها والاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية. بالإضافة إلى ذلك إن جهود التنويع الاقتصادي تحتاج إلى استثمارات أجنبية. بالمقابل يعد العراق شريكاً تجارياً مستقبلياً مهماً للسعودية، وبالتالي تعزيز العلاقات التجارية سوف يؤثر إيجابا على فتح أسواق جديدة للسعودية في العراق بما يعزز سرعة نفاذ السلع من خلال زيادة الصادرات إلى العراق. إضافة إلى ما سبق إن التنسيق السعودي العراقي فتح مشاريعاً مهمة، مثل فتح منفذ عرعر الذي يعد من المشاريع المهمة في تفعيل وزيادة حركة التجارة والنقل بين البلدين.

بالإضافة إلى ما سبق، يعد مشروع ميناء الفاو الكبير ومشروع طريق التنمية من المشاريع المهمة التي تعزز من مستوى العلاقات التجارية بين العراق والسعودية إذا ما افترضنا نجاح المشروعين وجذب الاستثمارات في المستقبل وزيادة حركة الترانزيت، من تركيا على سبيل المثال إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام. وهذان المشروعان يعدان نقطة تحول مهمة لزيادة مستوى التكامل التجاري في المستقبل، لكن مع كل ذلك يبقى هذا التكامل مشروطاً باستدامة النمو الاقتصادي والعلاقات التجارية بين البلدين. هذا يعني الحاجة الماسة في العراق إلى تطبيق الإصلاحات التي تعزز هذه العلاقة ولذا إن تطور العلاقات التجارية يمكن أن يعد عاملا مهما في تحفيز أصحاب القرار لتطبيق السياسات المناسبة للإصلاحات الاقتصادية التي من الممكن أن تقود إلى إعادة توجيه حركة التجارة غير النفطية مع السعودية. ومما سبق يمكن القول إن واقع العلاقات بين البلدين يمثل نافذة استراتيجية لرفع مستوى التبادل التجاري مستقبلا وخلق حالة من التكامل التجاري. ولذا سيركز التحليل في هذا البحث على كيفية دخول العلاقات التجارية بين العراق والسعودية في حيز جديد يتمثل في حاجة العراق إلى الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في القطاعات غير النفطية بما يتوافق مع السياسات التي تتبناها السعودية ودول مجلس التعاون بشكل عام، إذ يمثل

ذلك استراتيجيات مشتركة يمكن أن تعزز مستقبلا من قوة العلاقات التجارية الهادفة إلى تنويع الاستثمارات والتجارة غير النفطية.

ومما سبق، يرى الباحث إن العلاقات التجارية العراقية السعودية ستكون مرهونة بمتغيرات عديدة لا ترتبط فقط بالبنى التحتية والإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى جذب الاستثمارات، وإنما علاوة على ذلك، بمستوى النمو الاقتصادي لكلا البلدين والطاقة والانفتاح التجاري، وهذا ما سيتم التركيز عليه في الجانب الكمي من هذا البحث، وسبب اختيار هذه المتغيرات كونها قاعدة أساسية للعلاقات التجارية والتكامل الاقتصادي، وهنا يحاول الباحث تحليل المتغير الأكثر أهمية في حركة التجارة بين البلدين آخذين في الاعتبار أن هذه العلاقات من الممكن أن تقود إلى خلق مشاريع مشتركة داعمة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي، مثل مشاريع الطاقة واللوجستيات التي تسهل وتفتح مشاريع تنموية أخرى، إذا ما افترضنا سعي أصحاب القرار إلى تحقيق الإصلاحات المؤسسية المناسبة الداعمة لهذه المشاريع والهادفة إلى تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية بين العراق والسعودية.

مشكلة البحث: هناك محدودية في حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية، ولا سيما من جانب العراق، بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي غير النفطي، وضعف سياسات التنويع الاقتصادي.

فرضية البحث: إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى الإنتاج غير النفطي في العراق يمكن أن يسهم في تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين العراق والفوائض المالية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في تحليل التطور النسبي الملموس في العلاقات التجارية بين العراق والمملكة العربية السعودية وإمكانية تطورها مستقبلا من خلال رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل دور العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ما بين العراق والسعودية وتحديد السبل الكفيلة التي تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

منهجية البحث: لتحقيق هدف البحث، سيستخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة ومحاولة الوصول إلى توصيات يمكن تحقيقها عمليا بهدف رفع مستوى التجارة الخارجية وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات السابقة

ركزت دراسات عديدة منذ التسعينيات على النفط والسياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تناول (Crystal 1990) أثر حرب الخليج الثانية على التجارة بين

العراق ودول المجلس مركزا على السياسات التى قيدت هذه العلاقات، والتي قادت إلى علاقات تجارية ضعيفة جدا. وجدت الدراسة المذكورة أن الدول موضوع الدراسة فضلت الأمن على العلاقات الاقتصادية مع العراق بعد غزوه للكويت. وفي السياق نفسه، حلل (Chaudhry 1997) وضع العراق وعزلته في فترة العقوبات الدولية في التسعينيات وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي. أكدت هذه الدراسة أن العقوبات خلقت حالة من الفراغ التجاري تم سدها من قبل دول أخرى خارج إطار مجلس التعاون الخليجي مثل الأردن وتركيا. وكذلك ركزت دراسة (Gause 2003) على وضع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ووصفت حالة عدم الاستقرار السياسي وتأثيرها على اقتصادات دول المجلس. أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن المشاريع في الاقتصاد العراقي يتم إدارتها آنذاك من قبل الولايات المتحدة، ولا يمكن أن تعد فرص استثمارية إقليمية تشارك بها دول المجلس.

إضافة إلى ما سبق، حلل (Hertog 2010) التوجس السعودي من إعادة الانفتاح في العلاقات التجارية مع العراق، وتوصلت الدراسة إلى إن الاستثمارات الخليجية تتم من خلال وسطاء بسبب الضعف المؤسسي في العراق. علاوة على ذلك، أكدت دراسة (Ulrichsen 2011) حالة عدم ثقة دول مجلس التعاون في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ووصفته بالاقتصاد الهش، وأشارت الدراسة المذكورة إلى أن التجارة كانت

أقل من 5 في المئة من تجارة دول المجلس ككل بسبب المخاطر السياسية. كما وضحت دراسة (Salloum 2014) أهمية شبكات الكهرباء في تعزيز العلاقات الثنائية، إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن المشاريع تتطور أسرع من العلاقات الدبلوماسية والسياسية. (Alami et al 2014) قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق والسعودية. أثبتت هذه الدراسة أن القطاع النفطي والصناعات المرتبطة بالنفط في الاقتصاد السعودي سوف تبقى كقطاعات رائدة في الاقتصاد، والأمر نفسه ينطبق على الاقتصاد العراقي.

إضافة إلى ذلك، أشار (Kamrava 2018) إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد محورا مهما للعراق بما في ذلك الاستثمارات الميناائية التي يمكن أن تعزز من مستوى التجارة والنقل ما بين البلدين. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن تقرير مجلس التنسيق العراقي السعودي أوضح أن إعادة فتح منفذ عرعر الحدودي مع العراق واستثمارات سعودية تقدر بـ 1 مليار دولار في العراق كلها تثبت أن العراق والسعودية قد دخلا عهداً جديداً من العلاقات الاقتصادية. (Guendouz et al 2020) تناول العوامل المحددة والسياسات المؤثرة في التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما بين (Kuoti 2022) إن العلاقات الناجحة بين العراق والسعودية سوف تقود إلى تغير إيجابي في الاقتصاد العراقي. وأشار تقرير للبنك الدولي في عام 2023 إلى أن

طريق التنمية سيكون ممرا محفزا للتجارة الإقليمية بين العراق ودول مجلس التعاون بالاضافة إلى الأردن، وهذا بطبيعة الحال سوف يعزز من مستوى العلاقات التجارية بين العراق ودول المنطقة ومنها السعودية موضوع دراستنا. وتناولت دراسة أخرى لـ (Layla 2025) العوامل الرئيسة التي تشكل السياسة الاقتصادية في السعودية من خلال تحليل السياسة السعودية وربطها ما بين سياساتها الاقتصادية محليا وخارجيا.

ومما سبق نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دول المجلس وعلاقتها مع العراق في مدى ظروف العزلة العراقية والعقوبات الدولية، أما الدراسة الحالية فسوف تتناول الموضوع من جانب آخر وتركز على التجارة الخارجية كمتغير معتمد ومتغيرات مستقلة مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل من البلدين موضوع الدراسة، وكذلك الحال فيما يخص إنتاج الطاقة والانفتاح الاقتصادي، إذ يحاول الباحث من خلال الاختبار والتحليل للمتغيرات تحديد العامل الأكثر تأثيرا في التجارة ما بين العراق والسعودية خلال مدة الدراسة 2004 -2024.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية وأهميتها

تعرف التجارة الدولية بعملية التبادل للسلع والخدمات وتمثل شكلاً من أشكال العلاقات الاقتصادية بين دول العالم **(Salem, 2016)**، كما أن زيادة التجارة الدولية تحفز على الاستخدام الأمثل للموارد ورفع مستوى القيمة المضافة **(Al-Najjar, 2018)**.

ويرتبط الأساس النظري للتجارة الدولية بالمدرسة الكلاسيكية، ولا سيما نظرية الميزة المطلقة التي قدمها آدم سميث التي تقوم على فكرة التخصص الدولي في إنتاج السلع حينما تتمتع الدولة بكفاءة إنتاجية أعلى من غيرها، وبهذه الطريقة تتبادل ما لديها من فائض مع دول أخرى **(Abdul Hamid, 2014)**، إذ أكد سميث أن التخصص وتقسيم العمل يرفع من مستوى الإنتاج وبالتالي يرفع من مستوى رفاهية المجتمع **(Salvatore, 2019)**.وبعد نظرية الميزة المطلقة، جاءت نظرية الميزة النسبية التي قدمها ديفيد ريكاردو والتي تعد الانطلاقة الأساسية في تفسير قيام التجارة بين الدول، إذ ركزت هذه النظرية على أن التخصص يجب أن يأخذ في الاعتبار التكاليف النسبية **(Hassan, 2017)**، وقد لاقت النظرية انتشاراً أوسع كأساس عملي لتفسير ما تحققه التجارة الدولية من مكاسب **(Salem, 2016)**.

وفي القرن العشرين، تم تقديم نموذج وفرة عناصر الإنتاج من قبل إيلي هيكشر وبرتيل أولين، والذي يرى أن اختلاف الدول في توافر عناصر الإنتاج يعد السبب الرئيس لقيام التجارة الدولية **(Al-Badri, 2015)**.ويفترض هذا النموذج أن الدولة تصدّر السلع كثيفة الاستخدام للعنصر المتوافر لديها بكثرة، وتستورد السلع كثيفة الاستخدام للعنصر النادر نسبياً **(Al-Najjar, 2018)**، إذ يقوم هذا النموذج على افتراض أن الدولة تقوم بتصدير السلع التي تتوفر موادها الأولية بكثرة وتستورد السلع التي لا

تتوفر عناصر إنتاجها في داخل الاقتصاد المحلي. وظهرت بعد ذلك نظرية دورة حياة المنتج، التي فسرت عدداً من المراحل المسببة لانتقال الصناعات بين الدول، بدءاً من مرحلة ابتكارها في الدول المتطورة وانتهاءً بمرحلة انتقال الإنتاج إلى الدول التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة **(Hassan, 2017)**، وتعد هذه النظرية من النظريات المفسرة للتحولات الصناعية على مستوى العالم. أما النظرية الحديثة للتجارة، فقد أكدت على اقتصاديات الحجم الكبير والتكنولوجيا في تحديد أنماط التجارة الدولية، إذ من الممكن أن تنشأ التجارة حتى بين الدول المتشابهة في مستوى التنمية كنتيجة لاختلاف نوعية المنتجات **(Salem, 2016)**، وهذه النظرية أسهمت في فهم التبادل التجاري بين الدول المتقدمة. **(Krugman et al., 2018; Al-Badri, 2015)**

ومما سبق تتبين أهمية التجارة الدولية من خلال دورها التنموي والمتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع السوق فضلاً عن رفع الكفاءة الإنتاجية **(Abdul Hamid, 2014)**، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً لزيادة النقد الأجنبي وتحقيق الاستقرار المالي ورفع مستوى إمكانية الاقتصاد في الإيفاء بالالتزامات الدولية **(Al-Najjar, 2014)**. كما تُعدّ التجارة الدولية عنصراً أساسياً في دعم خطط التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في الحصول على التكنولوجيا والسلع الرأسمالية اللازمة لرفع مستوى كفاءة القطاعات الإنتاجية وخلق فرص عمل جراء توسع الأنشطة التجارية

ومع ذلك، قد يترتب على التجارة الدولية بعض السلبيات (Hassan, 2017). الجانبية التي من الممكن أن تحصل إذا لم تتوفر سياسات اقتصادية متوازنة، إذ إن الانفتاح غير المنظم يؤدي إلى انكشاف الاقتصاد وإضعاف الصناعات الوطنية وبالتالي تقل قدرتها في المنافسة. كما من الممكن أن تؤثر التجارة الخارجية سلبياً من خلال تقلبات أسعار السلع الدولية فيما لو لم تتوفر سياسات حمائية مناسبة (Abdul Hamid, 2014).

وخلاصة القول، إن تطور الإطار النظري للتجارة الدولية بمختلف نظرياتها كان يعكس مستوى الظروف الاقتصادية السائدة، لكن القاسم المشترك بينها جميعاً هو عوامل الإنتاج ومستوى الوفرة لهذه العوامل في كيفية تحقيق النمو الاقتصادي ودعم برامج التنمية، وكل هذه النظريات ترتبط عملياً بمستوى كفاءة إدارة السياسات الاقتصادية التي تعد العامل الحاسم في تحقيق مخرجات هذه النظريات على أرض الواقع.

المبحث الثاني: أبرز التحولات الإقليمية المؤثرة في التجارة البينية

تأثرت التجارة بين العراق والمملكة العربية السعودية خلال المدة الممتدة ما بين 2004 إلى 2024 بتحولات كبيرة مرتبطة بعوامل إقليمية وسياسية، وبالتالي لم تكن زيادة التجارة بين البلدين مرتبطة بقرارات اقتصادية فقط، بل كان لها ارتباط بالتحولات

الإقليمية في الشرق الأوسط بشكل عام (Al-Aqili, 2019; Gause, 2014). وأول هذه التحولات يرتبط في الجانب الأمني بعد عام 2003 بعد سقوط النظام السابق في العراق، الذي أدى إلى حالة من اللاستقرار وتأثيرها سلباً على بيئة الاستثمار والتجارة، إذ تشير بعض الدراسات (Al-Shammari, 2017)إلى تراجع التبادل التجاري مع دول الجوار ككل. كما تمثل التحول الثاني في تنامي المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وتأثير ذلك على العراق، بحيث أصبح العراق ساحة منافسة إقليمية أثرت سلباً في تراجع التعاون الاقتصادي بين العراق والسعودية وإيران(Wehrey, 2024; Ulrichsen, 2018). أما بعد التقارب بين السعودية عام 2023 فقد مثل ذلك فرصة للعراق والسعودية نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية وارتفاع مستوى التجارة بشكل ملحوظ.

وتعد الحرب على الإرهاب بين 2014 و2017 التحول الإقليمي الثالث الذي أدى إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتراجع حركة التجارة داخلياً وخارجياً (Cockburn, 2015)، إلا أن انفراج هذه الأزمة مهد الطريق لدخول استثمارات إقليمية إلى العراق من بينها استثمارات سعودية في قطاعات البنية التحتية، إذ يعد استقرار العراق بعد عام 2017 عاملاً أساسياً لتعزيز ثقة المستثمرين والدول الإقليمية (International Crisis Group, 2018). كما أن إعادة فتح المنافذ الحدودية بين العراق

والسعودية، ولا سيما منفذ عرعر عام 2020 يمثل التحول الرابع والأهم في العلاقات بين البلدين، إذ أسهم فتح المنافذ في تخفيض تكاليف النقل وزيادة حركة التجارة بين البلدين، ولا سيما في مجال المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والإنشائية، وهذا ما تثبته بيانات الدراسة **(Unified Arab Economic Report, Various Issues)**. وخامس التحولات تمثل في سياسات الطاقة في إطار أوبك وأوبك بلس، فكما هو معروف يعد كل من العراق والسعودية من كبار المنتجين، وهذا يعني تأثيرهما الكبير على استقرار أسواق النفط عالمياً وانعكاس أثر ذلك على الإيرادات الحكومية وتأثيرها في التجارة والاستثمار **(OPEC, 2023)**. كما تمثل البعد الجديد في مشاريع الربط الكهربائي التي عكست توجهاً جديداً في التكامل الإقليمي بين العراق ودول الخليج بشكل عام **(Al-Bayati, 2021)**.

وانعكس التحول السادس في داخل السعودية والمتمثل في "رؤية السعودية 2030" وسعيها نحو تنويع اقتصادها وتعزيز استثماراتها الإقليمية **(Vision 2030, 2016)** إذ زاد اهتمام القطاع الخاص السعودي في دول الجوار ومنها العراق **(Ulrichsen, 2020)**، وفي المقابل اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق إلى تنويع الشركاء التجاريين في مجال الاستيرادات **(Al-Aqili, 2019)**. وتزامن مع ذلك تحول سابع تمثل في توجه السياسة الخارجية العراقية بعد 2017 نحو إعادة

الانفتاح على محيطها العربي، وتعزيز مستوى التعاون في عدة أطر مثل مجلس التنسيق السعودي العراقي الذي تأسس عام 2017 والذي يعد خطوة أساسية للتعاون التجاري والاستثماري، من خلال إتاحة الفرصة لتفاهمات اقتصادية أوسع (Al-Taei, 2018). ثم يأتي التحول الثامن الذي تجسد في البعد الإقليمي للأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ودفع الدول إلى تعزيز التجارة الإقليمية كخيار استراتيجي (World Bank, 2021). وفي هذا الإطار، برز دور الشراكات التجارية القريبة جغرافياً، ومنها الشراكة العراقية–السعودية. كما أن تقلبات أسعار الطاقة بعد 2022 دفعت باتجاه زيادة التنسيق في السياسات الاقتصادية (IMF, 2023).

ومن التحولات الأخرى التي سادت في المنطقة أيضاً، توسع مفهوم الأمن وأصبح يشمل أمن الطاقة والغذاء، وهذا يعني أن التعاون التجاري نفسه أصبح جزءاً من استراتيجية الاستقرار بين الدول (Lynch, 2023). وهذا يعني مثلاً أنه يمكن النظر إلى التكامل المحتمل بين القدرات الاستثمارية السعودية ووفرة الموارد والفرص الاستثمارية في العراق في مجالات مختلفة ولا سيما الزراعية منها (Al-Shammari, 2017). لكن رغم هذه التحولات، فما زالت التجارة بين العراق والسعودية تعاني من بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية وكذلك الإجراءات

الإدارية والتغيرات السياسية الداخلية في العراق (Mansour, 2018). وبشكل عام، تتفق معظم الدراسات على أن الاتجاه العام منذ 2017 يؤكد وجود تحسن تدريجي في العلاقات التجارية، بفضل تحسن البيئة الإقليمية (Al-Aqili, 2019). وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد أسهمت في نقل العلاقات التجارية ما بين العراق والسعودية من مرحلة الجمود إلى مرحلة الانفتاح التدريجي والتكامل الإقليمي.

المبحث الثالث: تحليل تطور العلاقات التجارية بين العراق والسعودية

تطورت حركة التبادل التجاري ما بين العراق والسعودية خلال المدة 2004–2024 بشكل واضح ولا سيما خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، انعكست في أحجام الصادرات والواردات، يضاف إلى ذلك أيضاً تنوع السلع وتغيرات في الميزان التجاري كنتيجة للتحولات الاقتصادية والإقليمية التي تمت الإشارة إليها آنفاً. ويلاحظ الباحث أنه في السنوات 2004–2010 كان إجمالي التبادل التجاري محدوداً للغاية، إذ يمكن إرجاع سبب ذلك إلى حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق بعد سقوط النظام السابق، فضلاً عن ضعف البنية التحتية التجارية وانخفاض قدرة القطاعات الإنتاجية، الذي أدى إلى اعتماد الاقتصاد العراقي وبشكل كبير على الاستيرادات من بلدان متعددة دون تفضيل واضح للسوق السعودية. كما ترتبط محدودية التبادل التجاري بين

البلدين إلى غياب الإطار المؤسسي للتعاون الاقتصادي، فضلاً عن قيود أخرى تعرقل نفاذ السلع (Al-Shammari, 2017)، ويضاف إلى ذلك منافسة السلع التركية والإيرانية التي ساهمت في تقليل حصة السلع السعودية في السوق العراقية (Visser, 2012). وخلال المدة 2010–2015 بدأت التجارة بالتحسن التدريجي لكن دون الإمكانات الاقتصادية للبلدين، وجاءت هذه الزيادة النسبية بسبب التحسن النسبي في الظروف الأمنية مما ساعد على فتح المنافذ التجارية كنتيجة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية.

وخلال المدة (2015–2020)، تحسن الميزان التجاري بين العراق والسعودية. إذ تشير البيانات إلى تفوق السعودية نسبياً كأكبر مصدري السلع المصنعة إلى العراق، لكن بالمقابل شهد العراق بعض النمو في صادراته الزراعية والمواد الخام إلى السعودية، وإن ظل هذا النمو محدوداً مقارنة بحجم التجارة السعودية مع الأسواق الأخرى (Ulrichsen, 2018). وهذا التفاوت يشير إلى ضعف الهيكل الإنتاجي العراقي مقارنة بالاقتصاد السعودي الذي يمتلك قاعدة صناعية أكثر تطوراً. ومن الجدير بالذكر أن التقلبات في أسعار النفط العالمية بسبب جائحة كورونا انعكست على ميزانيات الدول النفطية ومنها العراق والسعودية، وانعكس أثر ذلك بشكل غير مباشر على القدرة الشرائية والاستثمارية في كلا البلدين وتأثير ذلك في إجمالي حركة

التجارة بين البلدين. وفي السنوات (2020–2024)، شهدت قيمة الصادرات السعودية إلى العراق زيادة نسبية ملحوظة لعدد من السلع، مثل المنتجات البلاستيكية والمنتجات الغذائية والسلع الصناعية الخفيفة، نتيجة ارتفاع الطلب العراقي على السلع المصنعة وتحسن انسيابية السلع عبر المنافذ البرية (IMF, 2023). وفي المقابل، بدأت بعض المنتجات الزراعية العراقية تجد طريقها إلى الأسواق السعودية، وإن كان ذلك بشكل محدود مقارنة بالصادرات السعودية إلى العراق، نظراً لسببية التنافس مع الأسواق الإقليمية الأخرى وضوابط الجودة في السوق السعودية. وعلى أساس ما سبق ارتفعت التجارة غير النفطية بين العراق والسعودية بشكل تدريجي مع تفعيل مجلس التنسيق السعودي–العراقي الذي أُنشئ عام 2017، حيث سُجلت زيادات في القطاعات المرتبطة بالبناء والإنشاءات والخدمات اللوجستية.

ويرى الباحث أن ضعف صادرات العراق إلى المملكة مرتبط أساساً بالتحديات الهيكلية، مثل ضعف التنوع في المنتجات الصناعية، ومحدودية الاستثمار في الإنتاج الزراعي الذي يمكن أن ينافس في الأسواق الإقليمية (Al-Badri, 2021). كما إن المنافسة من الدول ذات القدرة الصناعية الأكبر مثل تركيا والإمارات جعلت السوق العراقية أكثر انفتاحاً على واردات تلك البلدان، ما شكّل ضغطاً على حصة السعودية في السوق العراقية. ولا ننسى تأثير رؤية السعودية 2030 في هذا المجال، حيث

شجعت على فتح مجالات جديدة للاستثمار الخارجي السعودي، ومن بينها السوق العراقية التي يُنظر إليها كمنطقة جغرافية استراتيجية تجمع بين الموارد الكبيرة والطلب الاستهلاكي المرتفع .(Vision 2030, 2016)وقد دفع ذلك العديد من الشركات السعودية إلى البحث عن فرص في العراق في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والتصنيع الغذائي، والخدمات اللوجستية، على أمل أن يُسهم ذلك في زيادة حجم التبادل التجاري في السنوات القادمة.

ومما سبق، يمكن القول إن العلاقات التجارية بين العراق والسعودية لا تزال أقل من إمكاناتها الحقيقية مقارنة بحجم الاقتصادين والقرب الجغرافي بينهما، إذ يعزى سبب ذلك أيضاً إلى عوامل مؤسسية وبيروقراطية مثل تعقيد الإجراءات الجمركية، وتأخر تنسيق المواصفات القياسية، إضافة إلى بعض المخاوف السياسية التي كانت سائدة في مراحل سابقة. كما يمكن القول إن تطور إجمالي التبادل التجاري بين العراق والسعودية منذ 2004 وحتى 2024 تميز بمرحلتين رئيستين: أولهما مرحلة التراجع النسبي خلال العقد الأول بعد 2003، ثم مرحلة التحسن التدريجي مع تزايد الانفتاح الاقتصادي وفتح المنافذ الحدودية وتفعيل أطر التعاون المؤسسية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في السنوات الأخيرة، فإن حجم التجارة بين البلدين لا يزال أقل من

الإمكانات الكامنة. ويوضح الجدول الآتي حركة الصادرات والاستيرادات بين البلدين خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (1)
التجارة ما بين العراق والسعودية خلال المدة 2004 -2024 (مليون دولار أمريكي)

السنة	صادرات السعودية إلى العراق	صادرات العراق إلى السعودية	اجمالي التجارة بين البلدين
2004	42	0	42
2005	67.50	0.3	67.8
2006	132.8	0	132.8
2007	143.3	0.5	143.8
2008	574.7	0.2	574.9
2009	441	0.1	441.1
2010	0.0	0.0	0
2011	0.0	0.8	0.8
2012	1058.4	7.9	1066.3
2013	0	0.8	0.8
2014	916.5	1.6	918.1
2015	489.6	2.7	492.3
2016	603.2	6.4	609.6
2017	400	17.3	417.3
2018	1130.1	8.1	1138.2
2019	1140.3	8.2	1148.5
2020	975.6	10.5	986.1
2021	1119.8	21.3	1141.1
2022	1172	15	1187
2023	986.2	20.7	1006.9
2024	1737	48.1	1785.1
متوسط المدة 2004-2024	625.24	8.12	633.36
معدل النمو المركب	**%19.4**	**%29** (*)	**%19.5**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الاعداد للسنوات (2005 -2025)
مركز إحصاءات التجارة الخارجية السعودية
(*) احتسبت للسنوات 2005 -2024 بسبب صفرية البيانات لسنة الاساس 2004.

شهدت العلاقات التجارية بين العراق والمملكة العربية السعودية تطورا ملحوظا. فعلى الرغم من محدودية هذه العلاقة خلال المدة 2004 إلى 2014 إلا إن نقطة التحول

الحقيقي بدأت من العام 2014، اذ شهدت بداية الترتيبات بخصوص التجارة والاستثمار، وعزز نجاح ذلك وجود تنسيق دبلومسي مسبق مهد لهذا الغرض. وخلال المدة 2020 إلى 2024 اخذت العلاقات التجارية تتطور بشكل اكبر على ارض الواقع، إذ تمت مناقشة اتفاقيات تجارية بين البلدين اسهمت بشكل ملحوظ في رفع مستوى التجارة بين البلدين. وفي نهاية العام 2024 شهدت العلاقات التجارية توجها جديدا تمثل في التعاون في مجال التسهيلات التجارية التي اسهمت في رفع صادرات المملكة إلى العراق، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم (1) الذي يبين ارتفاع مستوى الصادرات السعودية إلى العراق بشكل ملموس ابتداءً من العام 2017 وحتى نهاية مدة الدراسة، إذ يمكن إرجاع سبب ذلك إلى نمو الانتاج المحلي غير النفطي في السعودية ورغبتها في زيادة صادراتها إلى دول المنطقة ومنها العراق الذي يعد بلدا جاذبا بحكم القرب الجغرافي واعتماد السوق العراقي على الاستيرادات. كما يمكن تفسير ذلك بزيادة الطلب العراقي على المنتجات السعودية فضلا عن تبسيط الاجراءات في الجمارك والمنافذ الحدودية بين البلدين أسهم بشكل فاعل في زيادة تدفق الصادرات السعودية إلى العراق.

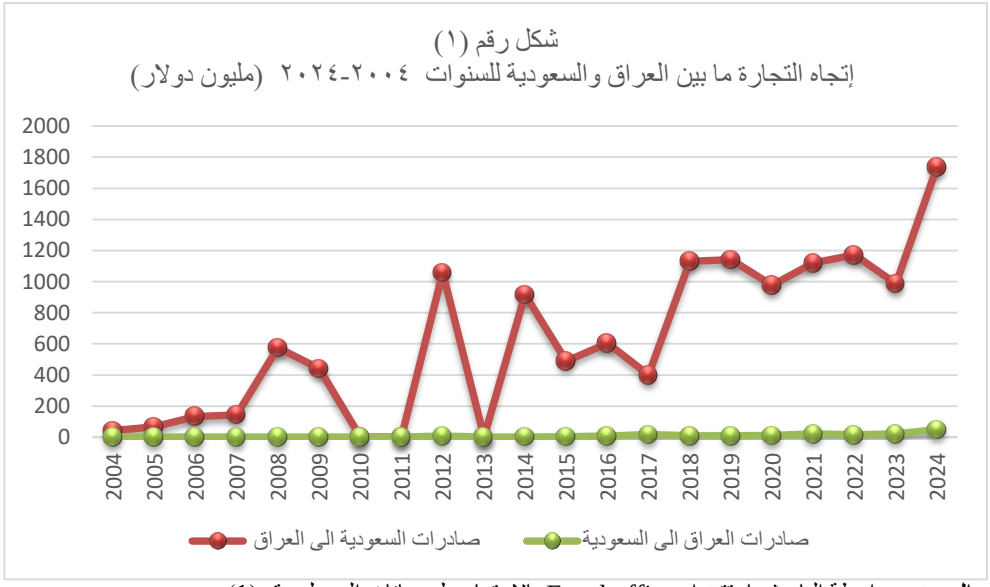

المصدر: بواسطة الباحث باستخدام Excel office بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

بالمقابل، نلاحظ الضعف الكبير في مستوى الصادرات العراقية إلى السعودية كنتيجة لاختلال الهيكل الانتاجي غير النفطي وعدم وجود فوائض انتاجية، كما يفسر ذلك الافتقار إلى السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التنويع الاقتصادي وفشل الخطط المرسومة لزيادة الانتاج المحلي. هذه الحالة تتطلب معالجة المشكلات التي أعاقت تنفيذ الخطط الاقتصادية في سبيل وضع الحلول المناسبة لتحسين واقع القطاعات غير النفطية في العراق.

المبحث الرابع: تحليل تطور الصادرات السعودية إلى العراق

كما تمت الإشارة، شهدت مدة الدراسة 2004–2024 تحولات كبيرة انعكست في حجم الصادرات وتنوعها وأثرت في حجم التجارة ولا سيما الصادرات السعودية إلى

العراق، فمنذ العام 2004 وحتى العام 2012 كانت الصادرات السعودية إلى العراق محدودة نسبياً، حيث اقتصر الاستيراد العراقي على السلع الأساسية والمنتجات التجارية البسيطة، وغالبيتها تدخل السوق العراقية عبر الوسطاء، بسبب ضعف البنية التحتية التجارية وغياب الأطر المؤسسية الداعمة للتعاون الاقتصادي بين البلدين **(Al-Shammari, 2017).**

وبعد العام 2015 بدأ حجم الصادرات السعودية إلى العراق يشهد تحسناً تدريجياً، ويرجع ذلك إلى تحسن جزئي في الظروف الأمنية ببعض المحافظات العراقية الذي ساعد على إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية وفتح المزيد من المنافذ التجارية **(International Crisis Group, 2016).**

كما أدت الخطوات السياسية، مثل إعادة افتتاح السفارة السعودية في بغداد عام 2015، دوراً محورياً في خلق مناخ إيجابي للتعاون التجاري، حيث أتاح ذلك للشركات السعودية الفرصة لدخول السوق العراقية بشكل أوسع، وهذا ما تثبته بيانات الجدول (1)، إذ نلاحظ أن المدة 2015–2020 شهدت تطوراً نوعياً في الصادرات السعودية، إذ استمرت المملكة في تلبية الاحتياجات العراقية المتزايدة من السلع الأساسية والصناعية، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية والمواد الإنشائية والمعدات الصناعية الخفيفة. ومع ذلك، ظل نمو الصادرات السعودية محدوداً مقارنة بالقدرة السوقية العراقية، بسبب المنافسة من أسواق إقليمية أخرى مثل تركيا والإمارات، التي كانت توفر منتجات متنوعة بأسعار تنافسية **(Ulrichsen, 2018).**

جدول رقم (2)

المنتجات السعودية المصدرة إلى العراق حسب أهميتها النسبية خلال المدة 2004-2024

تصنيف المنتج	متوسط المساهمة (نسبة مئوية)
لدائن ومصنوعاتها	7
ألبان ومنتجات صناعة الألبان	7
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	4.8
عربات	2.5
ورق وورق مقوى	2.3
مصنوعات منوعة	2.7
زجاج ومصنوعاته	1.7

مراجل وآلات	6.3
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزائها	9.1
الحديد والصلب (فولاذ)	5.9
مصنوعات حديدية	1.5
ألمنيوم ومصنوعاته	8.4
نحاس ومصنوعاته	8.3
أسمدة	1.4
صابون ومستحضرات	2
زيوت عطرية، مستحضرات عطور	1.4
منتجات غذائية منوعة	1.1
مصنوعات منوعة	3
منتجات من خزف	1.5
منتجات الصيدلة	4.6
منتجات كيمياوية	2
منتجات الحبوب والحليب	12.7
سكر ومصنوعات	1
منتجات أخرى غير مصنفة	1.8
الإجمالي	%100

المصدر: قاعدة بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية السعودية. متاحة على الموقع:
https://datasaudi.sa/ar/bilateral/iraq

ويرى الباحث إن أهم العوامل المؤثرة في نمو الصادرات السعودية إلى العراق كانت رؤية السعودية 2030، التي أطلقت عام 2016 بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتشجيع التصدير إلى الأسواق الإقليمية، وقد حفزت هذه الاستراتيجية السلع السعودية على دخول السوق العراقية بشكل أكبر، خصوصاً السلع الغذائية ما ساهم في توسيع نطاق الصادرات وزيادة قيمتها تدريجياً، كما هو موضح في بيانات الجدول رقم (1) أعلاه.

كما أدت الأزمات العالمية دوراً في التأثير على التجارة بشكل عام، خصوصاً جائحة كورونا التي تسببت في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وأثرت على قدرة الشركات

العراقية على الاستيراد بكميات كبيرة .(World Bank, 2021) إضافة إلى ذلك، أدت تقلبات أسعار النفط إلى تأثير غير مباشر على ميزانيات العراق، وقدرته على تمويل الاستيراد من السعودية، ما انعكس على نمو الصادرات خلال فترات محددة .(IMF, 2022).على مستوى هيكلية الصادرات، شهدت الصادرات السعودية تطوراً من الاعتماد على السلع الأساسية والمنتجات الاستهلاكية البسيطة إلى منتجات أكثر تنوعاً تشمل صناعات الحديد والألمنيوم، والمواد الإنشائية، والمعدات الصناعية، والمنتجات الغذائية المصنعة .ويرجع ذلك إلى قدرة الشركات السعودية على المنافسة في الأسواق الإقليمية، وطلب السوق العراقية المتزايد على السلع الجاهزة. ورغم هذا النمو، لا تزال هناك تحديات أمام زيادة الصادرات السعودية، أهمها البنية التحتية الجمركية في العراق، ومتطلبات الجودة والمواصفات القياسية، والمنافسة من الموردين الإقليميين، والتقلبات السياسية والأمنية في العراق .**(Al-Aqili, 2019)**

ومع ذلك، تظهر التقديرات أن الفرص المستقبلية كبيرة في حال تم تحسين هذه العوامل، خصوصاً إذا تم تطوير الشراكات التجارية وتحسين الإجراءات اللوجستية.

كما يمكن تفسير زيادة الصادرات السعودية إلى العراق بعد عام 2017 إلى تأسيس مجلس التنسيق السعودي–العراقي، الذي تأسس عام 2017، في وضع أطر مؤسسية لتسهيل التبادل التجاري وتعزيز الصادرات، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية،

وهذا ما يؤثر في تعزيز مستوى التجارة بين البلدين، وتطوير آليات الدفع والتسوية المالية بما ينعكس إيجابياً على نمو الصادرات السعودية إلى العراق مستقبلا، التي من المتوقع أن تستمر نظراً إلى القرب الجغرافي، وتنوع الإنتاج السعودي، وارتفاع الطلب العراقي على السلع الصناعية والغذائية، واستمرار مشاريع إعادة الإعمار في العراق. وإذا ما تم تحسين البنية التحتية واللوائح الجمركية، وتعزيز التعاون المؤسسي.

المبحث الخامس: تحليل تطور الصادرات العراقية إلى السعودية

بدأت صادرات العراق إلى السعودية تشهد زيادة تدريجية، لكن بالاضافة إلى ضعف مستوى صادرات العراق إلى السعودية هناك مجموعة من التحديات المتداخلة. أولها: المنافسة من الدول الإقليمية الأخرى مثل تركيا والإمارات، اللتين تمتلكان قاعدة صناعية وتصديرية أكثر تنظيماً، مما يقلل ذلك من امكانية زيادة صادرات العراق مستقبلا حتى لو افترضنا ارتفاع مستوى الانتاج والسلع المعدة للتصدير.

ويرى الباحث إن أحد أهم التطورات التي أثّرت بصورة مباشرة في الصادرات العراقية هو إعادة تفعيل منفذ عرعر، والذي بدأ تشغيله عام 2020 بعد سنوات من الإغلاق، وعلى الرغم من أن هذا المنفذ أسهم بشكل واضح في تنشيط حركة التجارة البينية، فإن أثره على الصادرات العراقية إلى السعودية ظلّ على مراحل أولية في البداية، إذ إن الطلب السعودي على المنتجات العراقية لم يكن كبيرًا بالمستوى الذي يجعل الصادرات

ترتفع بصورة سريعة. وكان الطلب أكثر تركزًا على المنتجات الزراعية الموسمية وبعض السلع الاستهلاكية البسيطة التي يمكن أن تتنافس على أساس السعر والجودة. ومن الملاحظ في الجدول رقم (1) ارتفاع مستوى قيمة الصادرات العراقية من 17.3 مليار دولار لعام 2017 إلى 48.1 لعام 2024، إذ يعكس ذلك التحسن النسبي في مستوى الصادرات من العراق إلى السعودية، ويمثل ايضا تحسن مستوى العلاقات التجارية بين البلدين. أما اهم السلع المصدرة من العراق فتتمثل في المواد الاولية مثل مخلفات الألمنيوم المستخدمة في الصناعات التحويلية، والسلع الغذائية التي يعاد تصديرها أو يتم تداولها عبر التجارة الإقليمية، وكذلك خردة النحاس وبعض المنتجات المعدنية والخشب وبعض المواد الداخلة في الصناعات الورقية (United Nations, 2025).

مما سبق، وعلى الرغم من الاختلال الهيكيلي، فقد شهدت السنوات الأخيرة (2017–2024) مؤشرات على تحسن تدريجي في الصادرات العراقية إلى السعودية، إذ يمكن ارجاع سبب ذلك إلى زيادة التواصل بين الغرف التجارية، وتوسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية، والدعوات المشتركة لتنشيط التجارة الإقليمية بما يخدم التنمية الاقتصادية في كلا البلدين. كما يمكن القول إن مبادرات تنسيق السياسات التجارية بين البلدين أدت دورا مهما في تحسين مستوى التجارة، ضمن إطار مجلس التنسيق السعودي العراقي

الذي تأسس عام 2017 . لكن، وعلى الرغم من التحسن النسبي في الصادرات العراقية، فإن عدة تحديات معروفة ما تزال قائمة، أبرزها ضعف الهيكل الانتاجي العراقي وضعف سلاسل القيمة المضافة التي يمكن أن تجعل المنتجات العراقية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، وأيضًا التحديات المرتبطة بالجمارك ومواصفات الجودة والمتطلبات الفنية التي تُفرض في السوق السعودية، كما إن التنافس الإقليمي من الدول التي تهيمن على الأسواق السعودية بمجموعة من المنتجات المتنوعة، مثل تركيا والإمارات، يشكل ضغطًا إضافيًا على الصادرات العراقية، ويحدّ من حصتها.

الاستنتاجات

1. هناك انفتاح تدريجي في العلاقات التجارية بين العراق والسعودية بدأ منذ العام 2017 يمكن اعتبارها شراكة تجارية ناشئة ابتداءً من العام 2020 وهذا يعني إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين انتقلت إلى مرحلة أكثر تقدماً يمكن ان ترفع مستوى التجارة في السنوات المقبلة ولا سيما مع إعادة فتح منفذ عرعر الحدودي.
2. هناك إمكانية لرفع مستوى الحركة التجارية كنتيجة لوجود حاجة عراقية إلى الاستيراد مقابل توفر فوائض انتاجية سعودية يمكن ان تسد حاجة السوق المحلي من السلع المختلفة.

3. إن زيادة مستوى الصادرات السعودية إلى العراق يثبت وجود علاقة ارتباط بين نمو الناتج المحلي الاجمالي السعودي وزيادة مستوى التجارة، وهذا يعني ان اي نمو انتاجي في السعودية أو العراق ينعكس على بعضهما البعض.

4. ان اسعار النفط والازمة المالية العالمية لعام 2008 وجائحة كورونا أثرت بشكل مباشر على الاقتصادين العراقي والسعودي، وهذا يعني ان الصدمات الاقتصادية عامل حاسم في تحديد مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

5. ان تعزيز العلاقات التجارية بين العراق والسعودية لا يرتبط بقطاع الطاقة بقدر ما يمكن ان يرتبط بنمو الانتاج غير النفطي والتجارة السعودية وهذا يعني ان مستقبل العلاقات التجارية بين البلدين يرتبط بالدرجة الاساس بمستوى التنويع الاقتصادي.

خامساً: التوصيات

1. ضرورة تطبيق الاصلاحات المؤسسية في العراق وتحسين بيئة الاستثمار، بهدف رفع مستوى الانتاج المحلي وتحقيق الفوائض الانتاجية التي من الممكن ان ترفع صادرات العراق مستقبلا وتجعل الميزان التجاري موجبا مع السعودية، وهذه

الاصلاحات ايضا سوف تعزز من ثقة المستثمر السعودي في العراق وبما يرفع من مستوى العلاقات التجارية بشكل أكبر في المستقبل.

2. هناك حاجة ماسة إلى تنويع القاعدة الانتاجية للصناعات التحويلية في العراق وكذلك في مجالات عديدة اخرى يمكن ان تسهم في تقليل أثر الصدمات النفطية.
3. توجيه السياسة الاقتصادية في العراق في اقامة مناطق صناعية على الحدود العراقية السعودية لتشجيع المشاريع المشتركة والصناعات الموجهه للتصدير التي يمكن ان تحقق قيمة مضافة كبيرة، ولا سيما بعد اكتمال مشروع طريق التنمية وميناء الفاو الكبير.
4. ضرورة استفادة العراق من رؤية السعودية 2030 في مجال التنويع الاقتصادي وتطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة لموجهة تقلبات أسعار النفط وتقليل تأثيرها على الاقتصاد العراقي.

5. هناك أهمية كبيرة لتطوير الجهاز المصرفي العراقي وتفعيل التعاون مع المصارف السعودية لتسهيل تمويل التجارة استيرادا وتصديرا.

References

1. Abdel Hamid, Mahmoud (2014). Introduction to International Economics. University Education Publishing, Alexandria.
2. Al-Akeili, Haider (2019). Iraqi–Gulf Relations: Reality and Prospects. Amman: Dar Al-Yazouri.
3. Al-Ani, Abdul Khaliq (2016). "Transformations in Iraqi Foreign Policy." Journal of Political Science.
4. Alami, S. N., Rostan, P., & Rostan, A. (2024). Analysis and Projections of Foreign Direct Investments in Iraq. JOEEP: Journal of Emerging Economies and Policy, 9(1), 166–178.
5. Al-Badri, Mohammed (2015). International Economics and Modern Trade Theories. Dar Al-Masirah, Amman.
6. Al-Bayati, Ahmed (2021). Iraqi Foreign Policy after 2018. Baghdad: Iraq Center for Strategic Studies.
7. Al-Najjar, Khaled (2018). Trade Policies and Economic Development. Dar Al-Yazouri, Amman.
8. Al-Shammari, Fahd (2017). "Gulf–Iraqi Relations after 2003." Journal of Regional Studies.
9. Al-Shammari, Fahd (2017). "Iraq and Its Gulf Environment after 2003." Journal of Regional Studies.
10. Al-Ta'i, Saad (2018). Iraq and Its Arab Surroundings: The Challenges of Openness. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

11. Chaudhry, Kiren Aziz (1997). The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East. Ithaca, NY: Cornell University Press.

12. Crystal, Jill (1990). Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. Cambridge: Cambridge University Press.

13. Durot, Matt (2022). Saudi Prince Alwaleed Becomes Twitter's Second-Largest Shareholder. October 31, 2022. Available on the website: https://tinyurl.com/dn29sxut

14. Gause, F. Gregory III (2003). The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge: Cambridge University Press.

15. Guendouz, A. A., & Ouassaf, S. M. (2020). The economic diversification in Saudi Arabia under the strategic vision 2030. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(5), 1–23.

16. Hassan, Ahmed (2017). Principles of International Economics. New University Publishing House, Alexandria.

17. Hertog, Steffen (2010). Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia. Ithaca, NY: Cornell University Press.

18. International Monetary Fund (IMF) (2023). Economic Outlook and Trade Patterns in the Middle East. Washington, DC: IMF.

19. IMF (2023). Regional Economic Outlook: Middle East.

20. Kamrava, Mehran (2018). Inside the Arab State. Oxford: Oxford University Press.

21. Kuoti, Y. (2022). Shifting Gears in Iraq-Saudi Arabia Relation. Middle East Research Institute.

22. Layla Ali (2025). Unpacking the Drivers of Saudi Arabia's Foreign Policy. Gulf Research Centre, Saudi Arabia.

23. Mansour, R. (2018). Iraq After the Fall of ISIS. Chatham House.

24. Salem, Ali (2016). International Trade: Theory and Application. Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

25. Salloum, Safaa (2014). Iraq-GCC Relations: The Energy Factor.

26. Saudi-Iraq Coordination Council (2020). Joint Report on Bilateral Economic Cooperation and Investment Opportunities.

27. Ulrichsen, Kristian Coates (2011). Insecure Gulf: The End of Certainty and the Transition to the Post-Oil Era. Oxford: Oxford University Press.

28. Ulrichsen, K. C. (2018; 2020). Gulf–Iraq relations analysis.

29. United Nations (2025). UN Comtrade Database: Iraq exports to Saudi Arabia by commodity. https://comtrade.un.org

30. Visser, R. (2012; 2022). Studies on Iraq's economic integration post-2003.

31. World Bank (2021). Global Economic Prospects.

32. World Bank (2023). Iraq's Connectivity Potential: Linking the Development Road to Regional Integration. Washington, DC: World Bank.